

نحسب الحسب للملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٢
لصدار اراءتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٦٧

رقم (٤) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

♦♦♦♦♦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٧٢) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٦ من التعليمات الاصلية بشطب عبارة (بالحد الاعلى للعقوبة الاشد) الواردة في آخر السطر الثالث منها والاستعاضة عنها بعبارة (بالعقوبة المناسبة) .

١٩٧٢/١٠/٣

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الانشاء والتعمير	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية	رئيس الوزراء وزير الخارجية
رشاد الخطيب	صبيح امين عمرو	احمد الطراونه	احمد اللوزي

وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة
عبدان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	فريد العكشه	خالد الحاج حن

وزير السياحة والآثار	وزير العدل ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقتضات الاسلامية	وزير المواصلات
غالب بركات	سالم مساعده	اسحق الفرخان	محمد البشير

وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل
لديم زرو	فريد السعد	احمد الشوبكي	علي عناد خريس

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٥ رمضان سنة ١٣٩٢ هـ . الموافق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٨٩

الفهرس

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٢	نظام بيع وتأجير ومبادلة الاراضي الحرجية	صفحة ٢٠٥٥
نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية	٢٠٥٧
	سنة ١٩٧٢	
اوامر دفاع رقم (٢٠ و ٢١ و ٢٢) لسنة ١٩٧٢	صادرة من رئيس الوزراء	٢٠٨٨
قرارات رقم (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) لسنة ١٩٧٢	صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	٢٠٨٩

مطبوعات المطابع الاردنية

نحن الرئيس للسلطنة الملكة لعلها ترضى

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٢ .

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٢

نظام بيع وتأجير ومبادلة الاراضي الحرجية

صادر بالاستناد للمادة الرابعة من قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم (١٤) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بيع ومبادلة وتأجير الاراضي الحرجية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

للوزير	وزير الزراعة
للجنة	لجنة تقدير الاراضي الحرجية المشكلة بموجب هذا النظام .
الاراضي الحرجية	الاراضي الحكومية المسجلة حراجا والموصوفة في المادة الثالثة من قانون استصلاح الاراضي الحرجية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٣ - أ - يتم تقدير الوحديات واختيار اصحاب الاولوية في الشراء والمبادلة والتأجير من قبل الوزير بعد الاستئناس برأي لجنة او بلان يشكلها الوزير .

ب - يتم بيع ومبادلة وايجار الاراضي الحرجية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير بعد الاعلان عنها بالطريقة التي يراها مناسبة .

ج - تحصل اثمان الاراضي الحرجية نقدا :

المادة ٤ - يتم تسجيل الاراضي المباعة حسب اصول المربة باسم المالكين الجدد عند دفع كامل الثمن .

المادة ٥ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تأجير الاراضي الحرجية التي تنمو عليها اشجار برية قابلة للتطعيم والتركيب بقصد بيعها بعد اصلاحها وتنفيذ الشروط المحددة به قد الاجار وذلك بناء على توصية لجنة يشكلها الوزير لهذه الغاية .

ب - تحدد اللجنة قيمة الاجار السنوي وكذلك قيمة الارض عند التأجير .

ج - اذا نقل المستأجر شروط العقد يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تسجيل الارض باسمه بعد ان يقوم بدفع قيمتها كاملا .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مبادلة الاراضي الحرجية باراضي ملاوكة من اجل تجميع الاراضي الحرجية وتعديل حدودها .

أحمد بن محمد

١٩٧٢/١٠/١٤

وزير دولة رشاد الخطيب	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة احمد اللوزي
-----------------------------	---	---	---

وزير الثقافة والاعلام معن ابو نوار	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة خالد الحاج حسن
--	---	------------------------------	-----------------------------------

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاروقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرخان	وزير المواصلات محمد البشير
---------------------------------------	------------------------------	--	----------------------------------

وزير النقل لديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير الاقتصاد الوطني سميد النابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس
---------------------------	-------------------------------	--	--	---

هكذا من الأشهر

نحى الحسين لله ملكنا والمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ و ١٢١ من الدستور والمادة ١٠ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام تشكيبات الوزارات والموائر الحكومية

لسنة ١٩٧٢

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيبات الوزارات والموائر الحكومية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢ والمشار اليه بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من ١/٨/٧٢؛

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصلي رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢ طبقا لما هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه :

١٨/١٠/١٩٧٢

أحمد الحسين طلال

وزير دولة رشاد الخطيب	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراوله	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وزير الخارجية بالوكالة احمد اللوزي
وزير المواصلات محمد البشير	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة خالد الحاج حسن
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد عريس	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المساجيل سلم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدمات الاسلامية اسحق الفرحان
وزير الثقافة والاعلام معن ابو نوار	وزير النقل نديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي

الفصل : ١ - الدبواف الملكي الهاشمي

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١- الوظائف المصنفة					
٣- مستشار خاص لجلالة الملك		١٨٠ دينار	١	-	الغاء وظيفة شاغرة
٦/أ- المستشار الاقتصادي لجلالة الملك		١٥٠ دينار	-	١	تغيير اسم وظيفة من المادة (٧)
٧- امين عام الديوان الملكي الهاشمي / السكرتير الشخصي لجلالة الملك		١٥٠ دينار	١	-	
٨/أ- السكرتير الخاص لجلالة الملك		الرابعة	-	١	تغيير اسم وظيفة من المادة (٢١)
٢١- مساعد رئيس القسم الاداري		الرابعة	١	-	

هكذا من المأهول

الفصل : ٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١ - السكرتير عام رئاسة الوزراء	١٤٠ دينار	-	١	تعديل وضع وظيفة من المادة (٢)	
٢ - السكرتير عام رئاسة الوزراء	أولى/أ	١	-		

هكذا من الأشغال

الفصل : ٤ - وزارة الخارجية

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٢ - سفير مرتبة أولى	١٣٠ دينار	٢٠	٢١	تربيع وظيفة من المادة (٤)	
٤ - سفير مرتبة ثالثة	١٢٠ دينار	٦	٥		

الفصل: ٥ - وزارة العدل

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
القسم القضائي					
١٨ - قاضي تحت التدريب		السادسة	٣	٥	احداث وظائفين
القسم الإداري					
٢١ - رئيس كتاب / مسأورا إجراء		الثالثة	١	-	الغاء وظيفة شاغرة
كاتب عدل / كاتب					
٢٣ - رئيس كتاب / مسأورا إجراء		الخامسة	٢٤	٢٣	نقل وظيفة الى الفصل (٧) مع تغيير الاسم
كاتب عدل / كاتب					

الفصل: ٧ - ديوان المحاسبة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١٠ - مدقق اول		الخامسة	١٨	١٩	نقل وظيفة من الفصل (٥) لأنها بالنقل من الفصل (٦٥)
١٢ - مدقق		السادسة	١٥	١٨	ترقيع (٣) وظائف من المادة (١٣)
١٣ - مدقق		السابعة	٢٧	٢٤	
١٦ - مدقق / كاتب		التاسعة	٧	٨	نقل وظيفة من الفصل (٥٢/أ) مع التصنيف وتغيير الاسم

هكذا من الأشهر

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١/٥ - مستشار قانوني		الثانية	-	١	احداث وظيفة للمثا بالنقل من الفصل (١/٦٢)
٧ - متصرف		الرابعة	١٣	١٧	ترفيغ (٤) وظائف من المادة (١٠) مع تغيير الاسم
١٠ - مدير قضاء		الخامسة	٢٢	١٨	

هكذا من الأشهر

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١٢ - مأمور جوازات		السابعة	١٤	١٥	ترفيغ وظيفة من المادة (١٤)
١٤ - مأمور جوازات		الثامنة	٢٢	٢١	
١٨ - مأمور جوازات/ كاتب		التاسعة	١٣	١٥	ترفيغ وظيفتين من المادة (٢٠)
٢٠ - مأمور جوازات/ كاتب		العاشر	١٧	١٥	

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة				
٢٦ -	مراقب الاوازم والعطاءات	اولى/ب	١	-	تغيير اسم وظيفة الى المادة (٢٦/ب)
٢٦/ب -	مدير / مراقب اللوازم والعطاءات	اولى/ب	-	١	
١٣ -	الوظائف بعقود				
١ -	باحث اقتصادي	١٥٠ دينار	١	-	نقل وظيفة الى الفصل (١١/أ) مع تغيير الاسم

هكذا من الأشغال

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة				
١/٦ -	مستشار قانوني	الخامسة	-	١	احداث وظيفة للملأ بالنقل من الفصل (٢٥/ب)
٨ -	رئيس مركز / مأمور جمرك وميكوس	السادسة	٩	٨	تغيير اسم وظيفة الى المادة (٨/أ)
٨/أ -	سكرتيرة	السادسة	-	١	

٢٠٦٧

الفصل : ٢٣ - الجمارك
البرنامج : ب - الاولى

رقها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١- الوظائف المصنفة					
٦ -	رئيس مركز / مأمور جمرك ومكوس	الخامسة	٤٤	٤٥	ترقيع وظيفة من المادة (٧)
٧ -	رئيس مركز / مأمور جمرك ومكوس	السادسة	٣٢	٣٠	نقل وظيفة الى الفصل (٢٤) مع تغيير الاسم

٢٠٦٨

الفصل : ٢٤ - دائرة ضريبة الدخل

رقها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١- الوظائف المصنفة					
٧ -	مقدر ضريبة	الخامسة	٢٩	٣٠	نقل وظيفة من الفصل (٢٧) مع تغيير الاسم
٨ -	مقدر ضريبة	السادسة	١٨	١٩	نقل وظيفة من الفصل (٢٣/ب) مع تغيير الاسم
١٣- الوظائف بعقود					
٤ -	كاتب	٢٥ دينار	٢	١	نقل وظيفة الى الفصل (٥٣/أ)

هكذا من الأشغال

٢٠٦٩

الفصل ٢٦ - وزارة الاقتصاد الوطني

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة				
٤٦ -	مدقق	الخامسة	٣	٢	نقل وظيفة الى الفصل (٤١/أ) مع تغيير الاسم
٤٧ -	مدقق	السادسة	١	٢	نقل وظيفة من الفصل (٤١/ب) مع تغيير الاسم
	مديرية التموين ومراقبة الاسعار				
٦٣ -	كاتب	الثامنة	٨	٩	ترقية وظيفة من المادة (٦٤)
٦٤ -	كاتب	التاسعة	٨	٧	

٢٠٧٠

الفصل ٢٧ - دائرة الاحصاءات العامة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة				
٨ -	مراقب مطبعة	الخامسة	١	-	نقل وظيفة الى الفصل (٢٤)
١٢ -	الوظائف غير المصنفة				
	مع علاوة غلاء				
١ / ب -	مساعد ميكانيكي	٢١ دينار	-	١	تعديل وضع وظيفة من المادة (١١)
٤ -	آذن	١٢ دينار	١	-	تعديل وضع وظيفة الى المادة (١٩)
	بدون علاوة غلاء				
١١ -	مساعد ميكانيكي	٢١ دينار	١	-	
١٩ -	آذن	١٥ دينار	-	١	

هكذا من الأشغال

٢٠٧١

الفصل : ٢٨ - المجلس القومي للتخطيط

رقمها	المادة معاونها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١٠ - محاسب	الثانية	١	-		الغاء وظيفة
١٠/أ - مستشار قانوني	الثالثة	-	١		احداث وظيفة ملئها بالنقل من الفصل (٨)
١٣/أ - باحث	الرابعة	-	١		نقل وظيفة من الفصل (٤٣/ب)
١٨/أ - سكرتيرة	الخامسة	-	١		تغيير اسم وظيفة من المادة (١٩)
١٩ - ناسخة	الخامسة	١	-		

٢٠٧٢

الفصل : ٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : أ - الادارة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١٣ - موجه تربوي/ رئيس قسم / مهندس	الخامسة	٧٢	٧٣		نقل وظيفة من الفصل (٢٦)

هكذا من الأصول

الفصل : ٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

رقمها	المادة	الدرجة	العدد	العدد	ايضايات
عنوانها	او	الرتب	قبل	بعد	
التعديل	التعديل				
١١ - الوظائف المصنفة					
٦ - مدير / معلم	السادسة	١٩٩٢	١٩٩١	نقل وظيفة الى الفصل (٢٦)	
٧ - مدير / معلم	السابعة	٣١٢٠	٣١٥٠	احداث (٣٠) وظيفة	
٩ - معلم	التاسعة	٢٦٦٦	٢٦٩٦	احداث (٣٠) وظيفة	
١٠ - معلم	العاشر	٦٣٣	٧٥٣	احداث (١٢٠) وظيفة	
١٢ - الوظائف غير المصنفة					
بدون علاوة غلاء					
١٥ - آذن	١٥ دينار	٤٥	٦٥	احداث (٢٠) وظيفة	
١٣ - الوظائف بعقود					
٧ - معلم	٣٠ دينار	١٠٠	١٥٠	احداث (٥٠) وظيفة	
١١ - معلم	٢٦ دينار	٥٦	١٠٦	احداث (٥٠) وظيفة	

الفصل : ٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : د - التعليم الصناعي

رقمها	المادة	الدرجة	العدد	العدد	ايضايات
عنوانها	او	الرتب	قبل	بعد	
التعديل	التعديل				
١١ - الوظائف المصنفة					
٤ / ١ - معلم مهندس	الخامسة	-	-	٥	احداث (٥) وظائف
١٠ / ١ - معلم حرف	التاسعة	-	-	١٣	احداث (١٣) وظيفة

هكذا من الأشغال

الفصل : ٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ح - مركز التأهيل التربوي

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الرتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١٢ -	الوظائف غير المصنفة				
	بدون علاوة غلاء				
١ / ب -	سائق	٢٠ دينار	-	١٠	احداث (١٠) وظائف
٢ / أ -	آذن	١٥ دينار	-	٤	احداث (٤) وظائف
١٣	الوظائف بمقود				
١ / أ -	مرشد ميداني	٦٠ دينار	-	٦	احداث (٦) وظائف
١ / ج -	كاتب (لتحرير والنشر)	٤٥ دينار	-	٣	احداث (٣) وظائف

الفصل : ٤٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
البرنامج : ب - الرعاية الاجتماعية

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الرتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة				
١ -	مدير الرعاية الاجتماعية	الرابعة	١	-	نقل وظيفة الى الفصل (٢٨)

هكذا من الأشغال

الفصل : ٥٢ - الاذاعة
البرنامج : أ - الادارة والبرامج

رقمها	المادة	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٢١ - مديع ومنتج	السادسة	٧	٨		ترقية وظيفة من المادة (٢٨)
٢٨ - مديع ومنتج	السابعة	٢	١		
١٣ - الوظائف بمقود					
٣٦ - مأمور مستودع	٢٨ دينار	١	-		نقل وظيفة الى الفصل (٧) مع التصنيف وتغيير الاسم

الفصل : ٥٣ - التلفزيون
البرنامج : أ - الادارة

رقمها	المادة	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٣ - الوظائف بمقود					
٤٧ - كاتب	٢٥ دينار	٣	٤		نقل وظيفة من الفصل (٢٤)

هكذا من الأشهر

الفصل : ٥٤ - وزارة السياحة والآثار/السياحة
البرنامج : أ - السياحة

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١/ب - مستشار سياحي	١٢٠ دينار	-	١		تصنيف وظيفة من المادة (١٣/٢) مع تغيير الاسم
١٣ - الوظائف بمقتصد					
٢ - ملحق سياحي	١٢٠ دينار	١	-		

الفصل : ٦١ - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
البرنامج : أ - الادارة

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٧ - مستشار قانوني	الخامسة	١	-		
٧/أ - مساعد مستشار قانوني	الخامسة	-	١		تغيير اسم وظيفة من المادة (٧)
١٣ - الوظائف بمقتصد					
١ - مستشار قانوني	١٥٠ دينار	-	١		نقل وظيفة من الفصل (٢١) مع تغيير الاسم

هكذا من الأشغال

٢٠٨١

الفصل : ٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : أ - الإدارة العامة والخدمات

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الرتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
الإدارة العامة					
١/٧ - محاسب	الخامسة	-	١	١	ترقيع وظيفة من المادة (٩)
٩ - محاسب	السادسة	٢	١	١	
١٣ - مأمور مستودع / كاتب	السابعة	٥	٦	٦	ترقيع وظيفة من المادة (١٤)
١٤ - مأمور مستودع / كاتب / محاسب	الثامنة	٢٠	١٩	١٩	

٢٠٨٢

الفصل : ٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية
البرنامج : د - مديرية الري

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الرتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٦ - مهندس / مساح	الرابعة	١	٢	٢	ترقيع وظيفة من المادة (٧)
٧ - مهندس / مساح	الخامسة	٤	٣	٣	

هكذا من الأشهر

٢٠٨٣

الفصل : ٦٣ - وزارة الأشغال العامة
البرنامج : أ - الإدارة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١١ - محاسب / كاتب		السادسة	٥	٦	ترفع وظيفة من المادة (١٣)
١٣ - محاسب / كاتب		السابعة	٩	٨	

هكذا من الأشغال

٢٠٨٤

الفصل : ٦٣ - وزارة الأشغال العامة
البرنامج : ب - الطرق

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٢١ - محاسب / كاتب / صراف		السابعة	٤	٥	ترفع وظيفة من المادة (٢٢)
٢٢ - كاتب		الثامنة	٢٥	٢٤	

الفصل : ٦٥ - المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١ - مدير عام (مهندس)		١٣٠ دينار	١	-	تعديل راتب وظيفة الى المادة (١/١)
١/١ - مدير عام (مهندس)		١٨٠ دينار	-	١	

كل من المشمول

الفصل : ٨١ - وزارة المواصلا
البرامج : أ - الادارة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١/١٢ - مستشار قانوني		الخامسة	-	١	احداث وظيفة لها بالنقل من الفصل (١/٦٤)

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الرتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٣ -	الوظائف بعقود				
١/٢ -	مدير مركز التدريب الفني	١٠٠ دينار	-	١	احداث وظيفة
١/٧ -	مهندس اتصالات	٦٠ دينار	-	٢	احداث وظيفة
٧/ب -	مهندس طيران	٦٠ دينار	-	١	احداث وظيفة

هكذا من الأشغال

أمر دفاع رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩
بالاستناد الى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ أمر بتعديل أمر الدفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ بحيث يصبح رقم الحوض لجميع قطع الأراضي المائدة لقرية صنفجة (٦) والاستعاضة عن رقم القطعة (٢٦) ومساحتها بالرغم (٧٦) والمساحة ثلاثة دونمات و (٦٦٥) متراً مربعاً .

١٩٧٢/٨/٧

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

أمر دفاع رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩
نظراً للحاجة الفورية الماسة لوضع اليد على قطع الأراضي المينة ارقامها واسماء اصحابها في اداء من اجل تخصيصها لاقامة نصب الجندي المجهول عليها ، أمر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بما يلي :
١ - الاستيلاء على قطع الأراضي المذكورة ريثما يتم استملاكها .
٢ - تعيين لجنة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الخبرة ينتخبها المأمور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي هي عليها ، وذلك من اجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .

٣ - على مدير الأراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقاً لقانون الاستملاك .

رئيس الوزراء

١٩٧٢/١٠/١٨

احمد اللوزي

اسم المالك	رقم القطعة والحوض
قدسية عكاشة الصالح	١٢٠٦
محمد سعيد احمد ابو شنب	١٢٠٩
عمود عيسى دباغو دوخ	٤٩٧
عائدة حسن عريضة	١٣٨
اكرم عبد الحميد الحجار	١٣٩
قدسية عكاشة الصالح	١٤٠
طالب كامل العلمي	٢٠٠
طالب كامل العلمي	١٩٩
سهام بنت ابراهيم الزريقات	١٥٦
شهيرة زوجة فيصل الطباع	١٢١٦
طريف فيصل الطباع	١٢١٥
رولك عيد الله سايبلا	٢٠٤
سرسوقة قاصبو عمر	١٤٦

الرقم (٢٠) ام اذينة البنيون

أمر دفاع رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

تأميناً للسلامة العامة ومحافظة على الامن العام ، أمر بما يلي : -

- ١ - ازالة جميع الابنية والاكشاك وغيرها من المنشآت الواقعة في القسم المخصص لطريق عمان/الزرقاء (جسر رغدان - اوتوستراد عمان - الزرقاء) من القطعة رقم (٧٣٤) حي (٨) المحطة وذلك خلال شهر من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية .
- ٢ - على السلطات المختصة تنفيذ هذا الامر .

١٩٧٢/١٠/٢٤

رئيس الوزراء
احمد الوزي

قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٩٧٢/٨/٢٢ رقم ٢١٠ / صحة / ١١١١٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير حكم الفقرة (و) من المادة ١٤٤ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ويان ما اذا كانت هذه الفقرة تنطبق على الموظفين الذين يحكمون بالحبس من محكمة اردنية مختصة لمدة شهر او اكثر ثم يصدر عنهم عفو خاص بعد ان قضوا في السجن تنفيذاً للحكم مدة تقل عن شهر بحيث يتوجب عزلهم ام انها لا تنطبق على مثل هؤلاء ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٣ وتديق النصوص القانونية يبين ان الفقرة (و) من المادة ١٤٤ المطلوب تفسيرها تنص على ان خدمة الموظف تعتبر منتهية بعد صدور قرار من المرجع المختص اذا حكم عليه بالحبس من محكمة اردنية مختصة لمدة شهر او اكثر .

وحيث ان العفو الخاص الذي يصدر بحق المحكوم عليه بحكم مبرم هو عفو شخصي لا يزيل حالة الاجرام من اساسها وانما يترتب عليه فقط اسقاط العقوبة او ابدالها او تخفيضها كلياً او جزئياً كما هو واضح من نص المادة ٥١ من قانون العقوبات . فان ينبغي على ذلك ان الحكم بعد ذاته يبقى قائماً وتترتب عليه كافة الآثار التي تترتب على الحكم المبرم من حيث جواز اتخاذه اساساً للتكرار تطبيقاً لنص المادة ١٠٢ واساساً لاثبات اعتياد ارتكاب السرقات والاحتيال واساءة الائتمان بين الافارب تطبيقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون العقوبات او من حيث الحرمان من الوظائف وبعض الحقوق المدنية تطبيقاً لنظام الخدمة المدنية او المشاريع الاخرى المختلفة .

وعليه فان صدور عفو خاص عن الموظف المحكوم عليه بالحبس لمدة شهر او اكثر لا يؤثر على تطبيق حكم الفقرة (و) من المادة ١٤٤ من نظام الخدمة المدنية سواء اكانت العقوبة كلها او بعضها قد نفذت فيه ام لم تكن .

ساداً ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٤

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	مندوب وزارة الصحة مدير الطب الوقائي
بتفسير القوانين	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة الصحة مدير الطب الوقائي
الرئيس الاول لمحكمة التمييز	موسى الساكت	بشير الشريقي	صلاح ارشيدات	شكري المهدي

قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧٢/٩/١١ رقم ن / ٢١ / ١٢٠٧٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير ما يلي :

- ١ - المادة ٤٤ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ويان ما اذا كانت تميز للمحامي الاستاذ التصديق على الوكالات الخاصة التي تخوله تمثيل الموكل في معاملات بيع او افراز الاوال غير المنقولة او التصرفات الاخرى التي تجري لدى دائرة تسجيل الاراضي ام انه يتوجب ان تكون مثل هذه الوكالات مصدقة لدى الكاتب العدل او من يقوم مقامه ؟

- ٢ - الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من نفس القانون ويان ما اذا كانت تميز توكيل احد من غير المحامين لتمثيل الموكل في التصرفات التي تتم في دائرة التسجيل او غيرها من الدوائر الرسمية ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية/الاراضي والمساحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٩/٧ وتديق النصوص القانونية نجد فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان البند الاول من المادة ٤٤ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

(بالرغم مما ورد في اي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي الاستاذ حق المصادقة على توقيع موكله على الوكالات الخصوصية ويكون المحامي في جميع الحالات مسؤولاً شخصياً عن صحة هذه التوقيعات) .

ومن هذا النص يتضح ان عبارة (الوكالات الخصوصية) الواردة فيه قد جاءت مطلقة وهي للمالك تجوزي على اطلاقها وتشمل كافة الوكالات الخصوصية على اختلاف أنواعها سواء اكانت متعلقة بالخصومة او بأي عمل او اعمال قانونية معنيته كالتوقيع بالبيع والشراء والايجار والرهن وغير ذلك من التصرفات ما دام انه لم يرد دليل التقييد نصاً او دلالة .

ولهذا فان الوكالات الخصوصية التي تتضمن تحويل الوكيل حق تمثيل الموكل في التصرفات المعينة التي تجري امام دائرة التسجيل تعتبر وكالات قانونية اذا كانت مصدقة من محام استاذ ولا يشترط ان تكون مصدقة من الكاتب العدل او من يقوم مقامه .

اما عن النقطة الثانية : فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من قانون نقابة المحامين المشار اليه صريحة في انه لا يجوز لغير المحامين المسجلين في النقابة تمثيل الموكلين بأي عمل من اعمال المحاماه سواء اكان ذلك مقابل اجر او بدون اجر . وحيث ان تمثيل الموكلين لدى جميع المحامس والدوائر الرسمية هو من ضمن اعمال المحاماه كما هو واضح من نص الفقرة الرابعة من المادة السادسة من نفس القانون .

فان ما ينبغي على ذلك عدم جواز توكيل غير المحامين في تمثيل الموكلين في معاملات التصرف التي تجري لدى دائرة التسجيل او اية دائرة اخرى .

لهذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٤

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح
بتفسير القوانين <td>الرئيس الثاني لمحكمة التمييز <td>عضو محكمة التمييز <td>المستشار الحقوقي <td>مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح </td></td></td></td>	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز <td>عضو محكمة التمييز <td>المستشار الحقوقي <td>مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح </td></td></td>	عضو محكمة التمييز <td>المستشار الحقوقي <td>مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح </td></td>	المستشار الحقوقي <td>مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح </td>	مندوب وزارة العدل وكيل الوزارة محمود صلاح
الرئيس الاول لمحكمة التمييز <td>موسى الساكت</td> <td>بشير الشريقي</td> <td>صلاح ارشيدات</td> <td>شكري المهدي</td>	موسى الساكت	بشير الشريقي	صلاح ارشيدات	شكري المهدي

قرار المخالفة
مربوط طياً .

هكذا من الأشغال

قرار المخالفة

اخالت الاكثريّة المحترمة وأرى انه يتعدى تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما ما لم تعرف مهنة المحاماة ذلك ان نص الفقرة الثالثة من المادة (٣٨) المطلوب تفسيره يجب ان يقرأ مرتبطاً بنص الفقرة الاولى من ذات المادة التي جعلت مزاوله مهنة المحاماة حقاً محصوراً للمحامين . ولتعريف مهنة المحاماة فانه يقتضي الرجوع الى المادة السادسة بكامل فقراتها وعباراتها لا الى الفقرة الرابعة منها فقط .

وبالرجوع للمادة المذكورة نجد انها عرفت المحامين بانهم الاشخاص الذين اتحلوا مهنة لهم تمثيل المتقاضين في الدعاوى على اختلاف انواعها والقيام باجراءاتها والمدافعة بها وتقديم كل استشارة لمن يطلبها لقاء اجر ويشمل ذلك - اي تمثيل المتقاضين وتقديم المشورة لهم - الامور المبينة في الفقرات ١ - ٤ من ذات المادة ومن هذا النص يمكن تعريف مهنة المحاماة بأنها مهنة تمثيل المتقاضين في الدعاوى المختلفة والقيام باجراءاتها والمدافعة بها وذلك امام الجهات المبينة في الفقرتين ١ - ٤ وتقديم المشورة لمن يطلبها لقاء أجر، وعلى هذا فان تمثيل المحامين للموكلين امام هذه الدوائر منوط بوجود نزاع بين الموكل والجهة المعنية او اي شخص آخر وبعبارة اخرى فاني ارى ان المشرع قصد من الفقرتين ١ ، ٤ ان يوسع معنى كلمة دعوى امام المحاكم لتشمل اي نزاع او اجراء في نزاع ولو لم يصل الى مرحلة الادعاء امام المحاكم ايا كانت الجهة المعروض امامها .

يؤيد هذا التفسير ان المشرع عدد في الفقرة الرابعة المحكمين في عداد الجهات التي يمثل المحامون الناس امامها ولا تكون مراجعة امام المحكمين ما لم يكن ثمة نزاع الامر الذي يدل على ان قصد المشرع عند وضع النص انصرف الى وجوب توكيل المحامين في حالة وجود نزاع فقط . كما يؤيده ايضا القاعدة التي توجب ان يصار الى التفسير الضيق اذا كان التفسير الواسع مرهقاً للمدين ، والمدين هنا هو الشخص الملزم بالتوكيل . وبديهي ان التزام جميع الناس بتوكيل المحامين في جميع شؤونهم الحياتية ترهقهم لتعارضه ومصالحهم بما يفرضه من قيود على حرياتهم فضلاً عما يفرضه عليهم من التزامات مالية .

وعلى هذا فاني ارى بالنسبة للنقطة الثانية انه يجوز لاي شخص ان يوكل في شؤون الادارة والتصرفات القانونية ايا شاء من الناس بما في ذلك المحامين اذا لم يكن الامر الموكل به محل نزاع .

اما فيما يتعلق بالنقطة الاولى فاني اوافق الاكثريّة المحترمة بأن من حق المحامي التصديق على توقيع موكله فيما يتعلق بجميع انواع الوكالات الخاصة الا اني ارى ان ذلك منوط بأن يكون التوكيل للمحامي بوصفه محامياً فاذا كان توكيله بوصفه زوجاً مثلاً امتنع عليه التصديق على الوكالة ولو كان الامر متعلقاً بنزاع او دعوى ، وكذلك فان المحامي لا يملك التصديق على الوكالة التي تعطى له بوصفه فرداً في المجتمع في امر ليس محل نزاع على الصورة التي ينتهجا آتفا

صدر ١٩٧٢/٩/٢٤

المخالف
وكيل وزارة العدلية
عمود رفيق الصلاح

قرار رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٩٧٢/٨/١٩ رقم ن ١٠٩٣٤/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة العاشرة من قانون نقابة اطباء الأسنان رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان حكمها يشمل ما يلي :

- ١ - اطباء الاسنان الذين تخرجوا قبل العمل بهذا القانون وكانت مدة دراستهم الجامعية أقل من خمس سنوات ؟
- ٢ - الاشخاص الذين التحقوا بجامعة لدراسة الطب قبل تاريخ نفاذ هذا القانون وكانت مدة الدراسة للحصول على شهادة طب اسنان أقل من خمس سنوات ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٣ وتلقيب النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة الحادية عشرة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :
على طالب التسجيل ان يرفق طلبه بالوثائق التالية :
أ - شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها ويستثنى من ذلك من انتسب لكلية طب الاسنان قبل نفاذ هذا القانون ؛
ب - النسخة الاصلية لشهادة طب الاسنان او صورة مصدقة عنها او اية وثيقة رسمية صادرة عن الكلية التي تخرج منها مصدقة حسب الاصول شريطة ان لا تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات هذا السنة التحضيرية
ج - جواز السفر او اذن الاقامة .
د - شهادة من آخر نقابة انقصب اليها او السلطة التي تقوم مقامها في البلد الذي عمل فيه ان سبق له ذلك
- ٢ - ان قانون نقابة اطباء الاسنان القديم رقم ١١ لسنة ١٩٥٦ عرف طبيب الاسنان بأنه الطبيب الحائز على شهادة جامعية معترف بها ولم يشترط ان تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات .

ومن هذين النصين يستفاد ان ما ورد في القانون الجديد من عدم جواز تسجيل طبيب اسنان في سجل اطباء الاسنان ما لم تكن مدة دراسته الجامعية لا تقل عن خمس سنوات هو حكم مستحدث في هذا القانون ولم يكن مقررأ في القانون القديم .

وحيث انه من المبادئ القانونية المقررة ان ما تم من اوضاع في ظل القاعده القانونيه القديمه يكون محكوماً به القاعده وان القانون الجديد لا يحسم ما توافر قبل نفاذه من تمام تكوين او انتضاء مركز قانوني او من قيام بعض عناصر هذا التكوين او الانتضاء على اساس اعتبار هذا المساس رجعيه غير جائزه .

وحيث ان الالتحاق بالجامعة التي ينص نظامها على ان مدة الدراسة فيها للحصول على شهادة طب الاسنان اقل من خمس سنوات هو احد عناصر تكوين هذا المركز القانوني .

فان ما يقرب على ذلك ان القاعده المستحددة في القانون الجديد والمشار اليها آنفا لا تسري على اطباء الاسنان الذين تخرجوا من الجامعة او الطلاب الذين التحقوا بها لدراسة الطب قبل تاريخ نفاذ هذا القانون وانما تسري فقط على الذين يلتحقون بالجامعة بعد تاريخ نفاذه وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسب المادة الاولى منه .

وعليه فانه من الجائز تسجيل اطباء الاسنان الذين تخرجوا من الجامعة وكان التحاقهم بها قبل تاريخ نفاذ هذا القانون حتى ولو كانت مدة دراستهم الجامعية لطب الاسنان تقل عن خمس سنوات وذلك نظرا لان القانون السابق الذي تم التحاقهم بالجامعة او تخرجهم منها في ظله لم يكن يشترط للدراسة الجامعية مدة معينة .

يؤيد هذا النظر ان الفقرة (أ) من المادة العاشرة المطلوب تفسيرها تشترط لتسجيل طبيب الاسنان في سجل اطباء الاسنان ان يكون الطالب حاصلا على شهادة للدراسة الثانوية العامة الاردنية او ما يعادلها ، غير انها استثنت من هذا الشرط الذين انتسبوا لكلية طب الاسنان قبل نفاذ هذا القانون - الامر الذي يفصح عن رغبة الشارع في الاحتفاظ بالحق المكتسب بمقتضى القانون القديم الذي لم يكن يشتمل على مثل هذا الشرط .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره :

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الصحة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
مدير الطب الوقائي	لرئاسة الوزراء	صالح ارشيدات	بشير الشريقي	موسى الساكت
الدكتور رزق الرشيدان	شكري المهدي			

قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٢/٩/٧ رقم أ/٥٢/١١٨٧٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الثامنة من قانون الأمن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ وبيان ما اذا كان حكمها يعني ان افراد قوة الأمن العام يعتبرون قائمين بالوظيفة في كل الاوقات لاغراض تسوية الحقوق التقاعدية التي تترتب للعائلة من بتولى منهم ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير الأمن العام المؤرخ ١٩٧٢/٨/٢٢ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

أ - ان المادة الثامنة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

(ابقاء بقايات هذا القانون يعتبر افراد القوة في الوظيفة بشكل مستمر وتحت الطلب للعمل في اي وقت ويرتب على كل منهم ان يقدم في اي مكان) .

ب - ان المادة الرابعة من نفس القانون قد حددت واجبات قوة الأمن العام بما يلي :

- ١ - المحافظة على النظام والأمن وحماية الارواح والاعراض والاموال .
- ٢ - منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتوقيها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة .
- ٣ - ادارة السجون وحراسة السجون .
- ٤ - تنفيذ القوانين والانظمة والامور الرسمية المشروعة ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق احكام القانون .
- ٥ - استلام القنص والاموال غير المطالب بها والتصرف بها وفق احكام القوانين والانظمة .
- ٦ - مراقبة وتنظيم النقل على الطرق .
- ٧ - الاشراف على الاجتماعات والمراكب العامة في الطرق والاماكن العامة .
- ٨ - القيام بأية واجبات اخرى تفرضها التشريعات المرعية الاجراء .

ومن هذين النصين يستفاد ان واضع القانون قد فرق بين حالتين :

الحالة الاولى - هي التي يكون فيها الفرد غير قائم باحدى واجباته المنصوص عليها في المادة الرابعة قياما فعليا وانما

يكون تحت الطلب في اي وقت للقيام بأي من هذه الواجبات عند الضرورة .

الحالة الثانية - هي التي يكون فيها الفرد قائما بالفعل باحدى واجبات وظيفته المشار اليها .

وبالرجوع لاحكام قانون التقاعد العسكري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ نجد انها جاءت متشعبة ومنسجمة مع التفريق المشار اليه اذ نصت المادة ٢٠ على الحقوق التقاعدية لعائلة الضابط او الفرد الذي تكون وفاته اثناء وجوده في الخدمة ولكن ليس من جراء قيامه الفعلي بواجبات وظيفته ، ونصت المادة ٢٢ المعدلة على الحقوق التقاعدية لعائلة الضابط او الفرد الذي تكون وفاته من جراء قيامه الفعلي بواجبات وظيفته .